



أحكام و قواعد التشريع القبلي تجاه الهجره الصافي ومن في حكمهم من ذوي الحالات الخاصة ؟! { مجلس العرف القبلي }.

لاتقــوم ، ألقبيلة أليمنية على أساس عنصري أو سلالي وإن غلب على طبيعة تكوينها التقارب الأسري ولذلك يظل بابها مفتوح لكل من أراد اللحاق بنظامها والدخول في صحبتها من أي جهة كان ، إذ لا شرط للحاق بالقبيلة إلا الدخول فيما دخل فيه أهلها والإلتزام بتشريعاتها وعاداتها..

وهناك بعض المكونات عاشت على هامش القبيلة فليست من القبيلة ولا خارجة عنها؛ مما اضطر القبيلة إلى إنتاج تشريعات خاصة بتلك المكونات !! وفي العادة توجد في المناطق القبلية قرى ومدن لهم {قواعد تهجير} . يتمتعون من خلالها بمكانتهم ومركزهم الاجتماعي بين القبائل ، ويطلق على هذه المناطق إسم { هجرة علم } لما عرف عن هذه الفئة من إمتنانها للعلوم الدينيه وإجادتهم للقراءة والكتابة ، وتقطن بها فئات " السادة الأشراف وغيرهم من قضاة العلم وفقها الدين " وتعتبر هذه الفئات محمية في العرف القبلي في حال تعرضوا لأي إعتداء من داخل القبيلة أو خارجها ، ويعد الإعتداء على هذه الفئات من العيوب التي يوجب التغليظ

فيها. بحكم مكانتهم هذا ما جعلهم يتمتعون بنفوذ كبير في كل المناطق اليمانية ، خاصة وإن المهنة التي يمتهنونها ترتبط بالعلم الشرعي ؛ كالقضاء والتعليم وكتابة وتحرير العقود ؛؛

فالخطأ على المهجر يعاقب بالمحدثش ، والخطأ منه يحاسب بالمحدثش ايضاً ، كذلك عندما ينشَب بينهم خلاف مع الآخرين يتم معالجة ذلك الخلاف بإجراءات خاصة متمثلة بنظام [الوقوف والإتساع] وليس كسائر المجتمع وفق المقاصي الغصابة للسنة والصايب ؛؛ —وهناك فئة {ذوي الحالات الخاصة} يدخلون معهم في بعض المزايا والخصوصيات ؛ ولهذه الفئة مكانة وإحترام في النظام القبلي ، ولهم حقوق وواجبات مختلفه داخل القبليه أو إتجاه الغير بحكم حصانتهم العرفيه وكلاً له مقداره وحصانته. وفقاً لنص وثيقة القواعد العرفية من الفقرة 307 إلى الفقرة 316

ثالثاً: سَنَةُ الْوُقُوفِ وَالْإِتْسَاعِ

٣٠٧	ومجزوف السنن سنة	تجاه الهجره الصافي	فلعلقة مهجر ظل
٣٠٨	وقوف الهجره المرقوم	وتوريد الضمانة شرط	بجر المتسع ليلد
٣٠٩	ولا فيها اجر او طرح	في اولها وتاليها	وعلقها نطف صايب
٣١٠	لمجرى الخف محجوبين	وان كان الثقل مشروط	فحمل الطول حل الفرق
٣١١	لصاحب حق من مبطل	بمجرى أخذهم والرد	وشرط الحكم والمنهى
٣١٢	لدى جملة مهجر ظل	مساق القصره الاولى	ومجرى القصره الثاني
٣١٣	ومختمها لدى الغصاب	ومجرى الطول له مجراه	بحسب الدحن والتشريف
٣١٤	ومن شايل لمجراها	فلعلقه تخطاها	عدى الكد القصي في المال
٣١٥	ومعلاق المجوره سن	بمجرى علقه التهجير	مسار الجرف للسنة
٣١٦	لكلا في الثقل شرعه	ومنوال العلق تشريف	ما هي هدر او تضعيف

«الهجرة الصافي» مفرد جمع "الهجر الصافيه" وهم السادة الأشراف ومن يدخل في حكمهم لبعض الأشياء من ذوي العلم وهم القضاة المآمين ، ، وكلمة "صافيه" اضيفت كشروطاً اساسياً لتتصف به الهجرة التي تستحق المزايا المسنونة.

«حكم الهجرة الصافية» المحدش حصانه ثابتة مشروطه ومثمنه عرفاً ، لهم وعليهم. شرط الصفاء لذلك قيل "الهجرة الصافي".

مجزوف السنن سنة / مجزوف مأخوذة من كلمة جزافاً {والسنة المجزوفة للتعميم وشمول الاختصار يقال لها جزافاً} بمعنى الإجـراءات الموجزة والمختصرة المحددة في ثوابت العرف العام بشروطها المسنونة مرقوم «الوقوف والإتساع» خاص بإصحاب الهجرة الصافيه "السادة الأشراف" و من يتصف بصفاتهم من قضاة علم ، كذلك يدخل في حكمهم لبعض الأشياء {«ذوي الحالات الخاصة ، يأتي ذكرهم تباعاً»}.

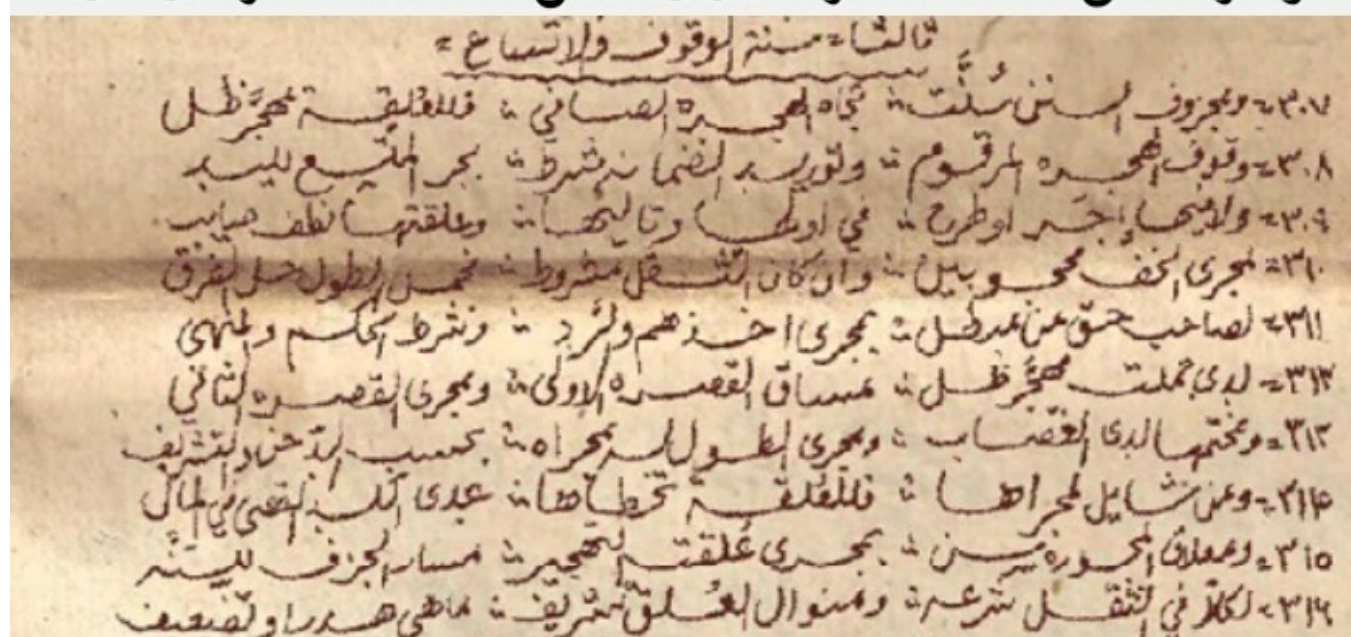
والمرقوم/هو كتابة رقم تحكيم عرفياً يقوم بمقام وثيقة التحكيم. يسمى رقم الوقوف و الإتساع وهذا الرقم يحجب وضع بندق تحكيم طلباً للصايب فلا يلزم على الهجرة الصافي أن يضع قطع من السلاح الشخصي "طروح الصواب العدال" وفرضه ليس من سنه ، ولايصح إلحاقه خسائر وغرامات ونفقات وإيجار متولين؛ من بداية الموقف حتى الأستكمال؛ هذا مايلزم على القبائل اعتناقه في حل قضاياهم مع اصحاب الهجرة الصافية ومن في حكمهم

**ومرقـــــــوم الوقوف و الإتساع ، ملزم بين الهجره
ومهجره ، حسبما نصت عليه وثيقة القواعد العرفيه**
«وسنته بمقام الطروح العدال» في حالة حصل
شجار أو فتنة أو حجاج أثناء إجـــــــــــــراءات
تسوية الخلاف فتقام العقوبة كسائر القضايا التي
وضعت فيها طروح "العدال" حكم المربع !!
ـوسنة الوقوف والإِتسع تلزم طرف النزاع المتخاصم
مع الهجره الصافي؛ إستضافته إلى جانب المحكمين
{المشاخ المتولين} طيلت فترة إجراءات الأخذ
والرد أثناء تسوية موقفهم وبعدد الأيام القصى لاغير
حتى تسير القضية بأقل النفقات ، وحق الإستضافه
مسنونه للهجره الصافي؛ وللمستضيف حق فى إتباع
رغبته باعتناق شرع ومبدأ {غرامة محق على مبطل}
كل ما خسره من تكاليف وغرامات لأزمة يحملها في
الأخير الطرف المعوج من يتبين ويتضح إعواجه
في أطار مقادير الثوابت المسنونه ، ويلزم المهجر
إحضار ضمين سداد يقوم ويدوم على ضمانته حتى
بياض وجهه وفقاً لثوابت الضمانات . و شرط موافقة
الطرف المتسع "للضمين" وله الخيرة في ذلك وهذا
امــراً ملزماً لمن يتمسك بمقاصي الأمور ، فالضمن
بحكم مضمنه لايعفى عن دفع وتسديد مايلزم عليه
والضمانة إلزاميه رهن التنفيذ ، لما يتقرر عرفاً
في الموقف حتى الحكم و التنفيذ وحتى وجود قاطع
نهائي بين الأطراف ، حسبما نصت عليه وثيقــــــــة
القواعـــــــــــــــــد المرجعية العرفية العامة

ومن حق الهجره الصافي ، شرط صدور الحكم خطياً وترك باب الطعن في الحكم مفتوحاً قابلاً للمنهي عرفاً {الإستئناف عرفاً قبلياً} بشروط معينه ، ومنهي الهجره اللازم اصحاب منطقته الأقرب فالأقرب فهم بمقام المراغة القصرة أول درجات الإستئناف ؛ والمنهي الدرجة الثانيه . هو المراغة القصرة ، ومختم الإستئناف هو المراغة الغصاب ، والتكلفة التي تلحق لمتابعة إستئناف الحكم العرفي حسب المتسالف عليه والمتبوع لدى سائر الناس { بحسب الدحن والتشريف } ماتم إستغراقه من خسائر ونفقات وإجره لأوائل المرائغ مهما بلغ المنهي من المستويات ، هو على الشخص الذي لم يشرف الحكم!! ولايلزم على الغريم الذي سبق تشريفه سواء. في غيابه أو في مسائرتة بالحضور إلى المرائغ الآخرين ، هذا فيما يتعلق بالإجره ، عدى أن يتحمل النفقات على نفسه في حالة حضوره ومايعود من المنهي ملزماً للجميع؛ هذه أحكام وقواعد أوافق العرفي الوارد في نصوص القواعد العرفية العامة والمتمثل بمرقوم الوقوف والإتساع ، تجاه الهجره الصافي ومن في حكمهم من ذوي الحالات الخاصه ؛ في حالة تسوية خلافاتهم مع المجتمع القبلي المحيط بهم؛ وتنحصر هذه الإجراءات. في القضايا المتعلقة بالدم {جنايات الدم بنوعيتها القتل والأفعال الجارحه } وفي قضايا العرض. والعرض بكسر العين هو اعتبار الإنسان وشرفه ؛ وتسمى عرفاً {حجايج العرض}

أحكام السنة المجزوفة المتمثلة ؛ بمرقوم الوقوف والإتساع. واختيار ضمين وشرع ومبدأ غرامت محق على مبطل؛ وفي خصوصية نظام المنهـى بكامل درجاته المحدده ، قواعد ثابتة [بين الهجره ومهجره و الجار ومجوره] في القضايا المتعلقة بالدم والعرض ؛ بإستثناء التقاضي المتعلق بالأموال ، وسنة إجراءات نظام الوقوف والإتساع ملزمه ، عند رغبة الأطراف في التقاضي عرفياً ، ، ومن خالف الإجراءات المحدده يعتبر خـروج عن ثوابت العرف القبلي ومخالفة إ القيم والشيم !!؟

هذا ماتؤكدده قواعد المراجع العرفية العامة نصاً وحرفاً من الفقرة 307 حتى الفقرة 319



وهو الموروث المتعامل به من بعد فجر الإسلام
والملزَم للجميع ولا حجة ولا مجال للأسلاف العوجاء؛؛

{«المجلس الأعلى للعرف القبلي»} .
{«جمال احمد علي صالح الوقار»} .



الفئات المهجرة ومكانتها في المجتمع القبلي اليمني!

{ مجلس العرف القبلي }

يعرف المجتمع القبلي اليمني؛ على أنه تجمع من الأفراد تربطهم علاقة نسب أبويه ويعيشون في منطقته جغرافيه ذات حدود واضحة؛ شرعوا قواعد وأحكام عرفيه تنظم مجمل أو معظم شؤون حياتهم وتعتبر عادات وتقاليده تعتادها القبيلة وتتخذها منهاجاً للسير عليها. والخروج عليها أمراً صعباً وخطأ يستحق فاعله التأديب والمقت الشديد؛ وقد توجب العقوبه، فهي بمثابة مبادئ وقيم يلتزم الأفراد بها بشكل طوعي، أو من خلال وسائل الضغط المعنويه التي تمارس بكثره في المجتمع. ويعد العرف القبلي أحد الركائز الرئيسيه التي يتبعه المجتمع ويوليه أهميه ويحرص على التمسك به، كثقافه وقواعد تلزم بإتباعه والإنصياع له، وفي الوقت الذي اتصفت فيه القبيلة اليمنيه على إنها مجموعه من الناس تجمعهم روابط حقيقيه أو متصوره بالإنحدار من نفس الجد الواحد؛ إلا أن هناك بعض المكونات تعيش في كنف القبيله لديهم أدوار إجتماعيه وسياسيه واقتصاديه مختلفه عن القبائل. وهو ما يمنحهم حقوق وواجبات داخل القبيلة أو إتجاه الغير. فلاتتخوف بخوف القبيله ولا تؤمن خائفاً

منهم ، جميع حقوق هذه الفئات آمنه مـصانه ؛
والتعرض لهم بمكروه يعرض مرتكبيه لأحكام ثقيلة
وكبيرة. ويعتبر عيباً ممقوتاً عواقبه وخيمه على
فاعله ؛ لا تطالهم الثأرات القبلية ولا يشاركـون
دفع الغرامات التي تفرض على القبيله. وبشكل عام
جميع الفئات الغير قبلية لازالت تتمتع بالحماية في
الحروب القبليه حتـى ————— الى الوقت الحالي مع بعض
الإستثناءات إلا مـندر !!

وقد انتج المجتمع القبلي تشـريعات خاصة بهم
اعطت لكل فئة حقه وبالقدر الذي يستحقه ، من
النظم والقـوانين والأحكام العرفيه ومن أولئك
المكونات وفقاً لشروع القبائل:-

1- فئة {السادة الأشراف ومن في حكمهم} يحظى
السادة الأشراف؛ بمكانه عاليه شعبياً في كافة أنحاء
اليمن مع احترام كبير يكنه القبائل لهم ويعد السادة
الأشراف "الهاشميون" بشكل عام فئة مهجره من
القبائل وهناك قرى خاصة بهم تسمى (هجرة علم)
يحضر فيها القتال أو أي نشاط عدائي؛ وتتمتع هذه
الفئات بالحماية في أوقات الحرب وأوقات السلم حيث
تظل في منأى عن عمليات الثأر وأي أعمال حربية
أخرى.ولايشترك أفرادها في المواجهة مع بقية أفراد
القبيلة في الحروب ، التي تنشب بينها وبين القبائل
الأخرى.. كما أنهم غير ملزمين بالمشاركة في دفع
الغرامات الماديه التي تتحملها القبيله. وبإختصـار
يعتبروا فئات محصنه ؛ تتولى القبيلة التي يعيشون

في كنفها مسؤولية الدفاع عنهم كونهم غير محاربين وهو الأمر الذي جعلهم في خانة الفئات المهجره !؟! إلا أن صفة التهجير تسقط عنهم في حالة حملهم أسلـاح؛ ومشاركتهم في الحروب إلى جانب القبيلة التي يعيشون فيها مثله مثل أفراد القبائل الآخرين ويصبح حكمهم في هذه الحالة مساوياً لحكم القبائل؛ ومن يدخل في غرم قبيلة من القبائل عليه أن يلتزم بشـروعها وأعرافها وعاداتها وينطبق عليه ماينطبق على افرادها....!

2- فئة {ذوي الحالات الخاصة} وتعتبر هذه الفئات بجميع أنواعها محمية و محصنة داخل المجتمع القبلي ، هناك مجموعة من الأسباب التي فرضت على هذه الفئة أن يكونوا طرفاً لا من أوسط القبيلة ولا من أعلاها ، ويطلق عليهم بشكل عام مسمى [الجار] المستمر في مهنته الخدمية. ويعد الإعتداء والتهجم على هذه الفئات من العيوب ، التي يلزم معاقبة الجاني فيها بمضاعفة الغرامة إلى عدة أضعاف بحكم إمتلاكهم الحصانة العرفية التي اقرها المجتمع القبلي؛ والمثمنة عرفياً بحكم {المحددش} {في دمه. أو اخذ شيء من ماله. أو هتك عرضه} فالإعتداء عليهم يعتبر من ألعيوب التي تعيب القبيلة سواء يكون الاعتداء منهم أو من قبائل أخرى؛ إضافة إلى ذلك عندما ينشأ بينهم وبين الآخرين خلاف محصور [في قضايا العـرض والدم] يتم تسوية خلافاتهم بإجراءات مختصره وموجزه دون

مماثلة ودون تطويل ومشقة وبأقل النفقات . وفقاً للشروط المتمثلة بثوابت "السنة المجزوفة" والمحدد بمرقـوم الوقوف والإتساع واختيار الضمين ومبدأ غرامة محق على مبطل وفي خصوصية نظام المنهى وهي الإجراءات الكفيلة بمنـع أي تكلفه ماديـه جائره أو خسائر مبالغ فيها نهائياً ، وذلك تشجيعياً وحافزاً وتشريفاً لهم ليس تضعيف ، مع أن نظام الوقوف والإتساع هو أساساً لأرفع الفئات. والذي لأقل شئنا عن نظام النسب ونسبـه. ونظام الهجره ومهجره ، وكلاً له مقداره وحصانته المسنـونة كذلك أقر لهم المجتمع حصة من الصواب اللازمة وفق اسلاف القبائل واعرافها {وله نوبه من الأحشام صواب قوم مستاقه} صواب تليق بهم وتشرفهم؛ «» لمزيد من التوضيح عن فئات ذوي الحالات الخاصة وأسباب إزاحتهم من صحبة القبيلة ؟

يعتقد الكثير من الناس في عصرنا ان هذه الشريحة ليس لها أصل ولا فصل في القبائل وأنهم خلقوا بهذا الاسم أو بهذه الصفة !! وهذا إعتقاد خاطئ؛ لجهلهم للعرف القبلي؛ فهم كانوا من أصل وفصل القبائل وإنما هناك مجموعة أسباب زاحته من صحبة القبيله وفرضت عليه أن يكون طرفاً " جار " ومنها عقوبات فرضها المجتمع القبلي كوسيلة من وسائل الردع تحد من وقوع الأفعال التي تعد جرماً {{ عيباً }} في عرف القبيله ، وهذا يعني أن أفراد المجتمع ملتزمون باتباع ذلك ومقتنعون بوجود جزاء قانوني

يجب تطبيقه عند مخالفة الشخص للقانون أو
للآداب والنظام العام في المجتمع القبلي؛ ويمثل
نظاماً ثابتاً وقوياً يتبعه الناس. وله صفة الاحترام
العام. لما يتضمنه من قواعد ومعايير يحافظ على
حسن السلوك لكافة أفراد القبيلة، ، ولكن أصبح
الكثير من أفراد القبائل في عصرنا يجهل أن هذه
الأحكام الجزرية؛ شرعت في حق من ارتكب عيباً من
العيوب التي تجلب العار ولم يغسل عيبه بدمه و
التي تقوم قبيلته بتسديد عيبه وأخذ ماله وإخراجه
طرفاً من صفة القبيلة. حتى لا يسيئ إلى سمعة
وكرامات أسرته وقبيلته، ، وأول من يخرج أسرته
ثم لحمته ثم قبيلته من أدناها إلى أعلاها، ويسمى
خروجه نذاله بسبب ما قام به من أعمال مشينه
ومعيبه! ومن خرج من صفة القبيلة لا يناسب من
القبائل ويعفَى من الحروب مع قبيلته وجميع
قضاياهم التي تنشب مع الآخرين؛ ويبقى شريكاً في
البلاد الشعراء ويغرم بثلاث ما يلحق القبلي؛ ويحق
له يمارس ما يختاره من المهن الخدمية؛؛

هذا أحد الأسباب المذكورة ضمن مواد {شروع القبائل}
وقد شرع كوسيلة ردع وعقاب تحد من وقوع
تلك الأفعال التي تجلب العار واللوم لمرتكبيها
وتجعل الآخرين يحذرون الوقوع في ما وقع فيه
هذا الشخص.

إلا أنها تعد ظلماً في حق من بعده من نسله. ولكن
وثيقة القواعد العرفية العامة كفلت

بمعالجة ما هو ملحوظ من السلبيات المأخوذة على المجتمع القبلي. ومنها ظاهرة التعميم وحصر اسم الجار أو ما يطلقون عليه في عصرنا مسمى "المزين" في شخص من لا يزال ممارساً للمهنة التي اختارها ويعمل فيها والمخصصة لشريحة الطرف ومنها مهنة خدمة القبيلة في المناسبات. كالذبابة والطباخة وما شابهها..؛ أما من لم يعد يمارس تلك المهن الخدمية فيعتبر كواحد من أفراد القبيلة ، غرام نقي لا عيب ولا معيوب. وله أصل وفصل وصاحباً في بقية اللوازم ، ولا يجوز مخاطبته بمسمى مزين "جار" فالمسألة مسألة مهنة ينتهي مسماها بمجرد تركها وعدم ممارستها .

ومن نادى أو عاير الذراء بلفظ مزين لفظاً مباشراً أو مايوحي إلى ذلك.. مع أنه لم يعد يمارس مهنته الخدمية.. فهي شتمه يعتبرها المجتمع أكبر من جريمة السب. وتسمى جرائم الزراء الفاحش {حجايج الزراء} يُقام فيها المحكوم المتعلق بجرائم العرض ويلزمه تسريح ذبائح هجـ_____ر رداً للاعتبار عن الحجة الواحدة "ثور" ومتبوعه المحدد نقداً بربع سعره حكم الحد الصافي؛؛

كذلك كلمة جار أو مزين لاتعم أسرة أو بدنة بكاملها. ولا يعطى للناس الحق في ذلك. فلا تنطبق التسمية إلا على من لا يزال ممارساً للمهنة. هذا ما تضمنته وثيقة القواعد المرجعية العرفية المستدامة ، ، وهي الكفيلة بمعالجة كل

الظواهر السلبيّة نهائياً وذلك على عكس الاعتقادات الأخرى. لما لها من دلالات وأبعاد حكيمة تكفل مسيرة التطور الإجتماعي عبر العصور. وتحافظ على استمرار فضيلة النسيج الإجتماعي السليم؛ ومنهاجها الصحيح أن يعامل كل شخص بعمله وليس بنسبه. لأنه لو نزل إلى الأرض "مزين" بصحبة أبونا آدم عليه السلام لقلنا أن الناس نوعين نوع منهم قبائل ونوع مزاينه. وإنما الواجب إعمال الكلام في مقاصده، فاساس العرف هو الأخلاق، قال تعالى ﴿إِن أكرمكم عند الله اتقاكم﴾. ﴿أن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون﴾.

المجلس الأعلى للعرف القبلي
قطاع التشريع والقضاء
جمال احمد علي صالح الوقار

قطاع القضاء

الأحد 26 جماد الأول / 1439 هجرية
الموافق 11 فبراير / 2018 ميلادي

gamalal75@gmail.com